



مركز البحوث
الاستراتيجية

مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net

Email: baheth@bahethcenter.net

bahethcenter@hotmail.com

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ - إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ - الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ - بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ - إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

تصدّرت المواجهات في القدس المشهد الفلسطيني، حيث أدت إجراءات العدو التي أعقبت مقتل شرطين وإصابة ثالث في الحرم القدسي على يد الثلاثي محمد جبارين، ابتداءً بإغلاق المسجد الأقصى إلى تأجيج التحديّ عند أبناء القدس، ثم جاء نصب البوابات الإلكترونية دافعاً إضافياً لتصعيد المواجهات حيث شهدت المنطقة حول الحرم خاصة باب الأسباط مواجهات أصبحت يوميّة وبعد مرور أسبوع على عملية الإغلاق تداعى الفلسطينيون إلى يوم الغضب حيث أقيمت صلاة الجمعة في المدينة القديمة عند باب الأسباط. وأخذت الأمور تتصاعد في مواجهات متواصلة أشارت إلى أن الأمور تتجه إلى إنتفاضة واسعة، يجوز أن نسميها "الربيع الإسلامي في القدس"، حيث يأخذ المقدسيون على عاتقهم إدارة معركة الأقصى، فيما كان واضحاً دور المرجعيات الإسلامية المحليّة، وسط تضامن أبناء من مختلف الاتجاهات بما فيهم المسيحيين وحضورهم في أماكن المواجهات لإعلان اندماجهم في الكلّ المقدسي في مواجهة غطرسة الاحتلال.

وبدأت حركة تضامن واسعة مع الأقصى في المدن الفلسطينية وخارج فلسطين وفي أوساط الجاليات الفلسطينية في أوروبا. في هذا الأثناء وفي الوقت الذي كان يسعى فيه الجميع إلى إنهاء الأزمة، خاصة الأردن، حدث أن قتل حارس السفارة عاملين أردنيين داخل سكن السفارة وهو ما قاد إلى أزمة دبلوماسية بين العدو والأردن وإستدعى إرسال الرئيس الأمريكي مبعوثاً خاصاً له للعمل على تطويق الأحداث المتسارعة، وسط دعواتٍ دوليّة، ومن القيادات الأمنية الإسرائيلية بضرورة إيجاد حلّ قبل حلول الجمعة الثانية خشية تصاعد الأوضاع وخروجها عن السيطرة وتأثيراتها على المنطقة برمتها. في هذه المناخات قرّر المجلس الوزاري الأمني الإسرائيلي المصغّر "الكابينت" بعد سلسلة من الاجتماعات، وبالتزامن مع زيارة رئيس الشباك الإسرائيلي للأردن، إزالة البوابات الإلكترونية واستبدالها بمعدّات تصوير متطورة سيجري تركيبها خلال ستة شهور، وخلال هذه المدّة سيجري تعزيز قوات الشرطة وحرس الحدود داخل المدينة القديمة في القدس، وترافق ذلك مع سماح الأردن لكافة العاملين في السفارة الإسرائيلية في عمان بمغادرة الأردن بما فيهم القاتل الذي سبق وأن أصرّ الأردن على التحقيق معه.

المؤشّرات تُفيد أنّ الأردن قدّم خشية الخلاص لتنتياهو، الذي خرج رابحاً من خلال الحل عبر الأردن، بحيث بدا أنّ التراجع عن إقامة البوابات لم يأت على صورة تراجع أمام المقدسيين وإصرارهم، وإنّما مقابل ثمن دفعه الأردن. كما جرى التأكيد على أن لا علاقة للسلطة الفلسطينية بالقدس من خلال استبعادها نهائياً عن مضمون ماجرى بين الأردن وإسرائيل.

في أجواء المواجهات تراجع الاهتمام بمسار التسوية، مع أهميّته، واستحوذت قضية الأقصى على أغلب الاتّصالات، فيما تواصل العمل على تطبيق مسار تفاهات القاهرة بين حركة حماس والقيادي السابق في حركة فتح محمد دحلان، فعقد المجلس التشريعي جلسة شارك فيها محمد دحلان للمرّة الأولى منذ ٢٠٠٧؛ فيما جرى تشكيل لجنة المصالحة المجتمعية، مع تواصل العمل على تجهيز معبر رفح ليتّسع لعبور المزيد من الأفراد، وعبور شاحنات البضائع.

مواجهات المسجد الأقصى

بعد ١٢ يوماً من المواجهات سطرّ المقدسيون انتصاراً كبيراً بصمودهم وإصرارهم على إزالة الاحتلال لكافة الإجراءات التي اتّخذها بعد ١٤ من تموز، ليكون لهم ما أرادوا حيث أزال الاحتلال كافة البوابات والكاميرات التي وضعها في باحات المسجد الأقصى، وخرج الفلسطينيون عن بكرة أبيهم إحتفالاً بالانتصار على المحتلّ.

لكن بعد إقامة صلاة العصر الأولى في الأقصى بعد إغلاقه، وتدقّق قرابة مائة ألف مصلي، بدا أنّ العدو لم يتجرّع الهزيمة فشرع في تعزيز تواجده، وهاجم المصلين وسعى إلى إخراج المصلين من المسجد

الأقصى، في إجراءات تعكس التخبط والصراع داخل القيادة الصهيونية المربكة أمام ما يجري مما يشكّل تحدياً قاسياً للتوجهات التي يعمل لها باعتبار القدس تحت السيادة الاسرائيلية وعاصمة للكيان.

وفي التفاصيل أنه بعد أسبوع من المواجهات المتواصلة في القدس وجمعة الغضب، التي سقط خلالها ثلاثة شهداء، جاءت عملية حلميش التي قُتِل خلالها ثلاثة مستوطنين، لتشعل الضوء الأحمر أمام القيادتين السياسية والعسكرية الإسرائيلية وتُذّر، ربما، بنمط جديد غير معهود من المقاومة الفلسطينية، انتفاضة وصفها رئيس أركان جيش الاحتلال، غادي أيزنكوت بقوله إنها تختلف كلياً عن التصعيد الذي رافق انطلاق الإنتفاضة الشعبية في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥.

وحذر من أنّ الوضع الحالي يمكن أن ينفجر عبر عمليات إطلاق نار وطعن ودهس، وهو وضع لا يشبه أحداث ٢٠١٥، لأنّه يحمل بطياته دوافع دينية، وهو موقف عبّر عنه أيضاً أحد كبار ضباط جيش الاحتلال الذي قال أنّ قواته تشخّص دوافع دينية بالاحتجاجات، وهي دوافع لم تعدها الأجهزة الأمنية من قبل. وكانت سلطات الاحتلال قد نصبت كاميرات ذكية عند باب الأسباط، وجرى الحديث عن إمكانية أن تستبدل البوابات الإلكترونية، ضمن عدّة بدائل يجري مناقشتها، كي لا تظهر حكومة نتنياهو بمظهر المستسلم أمام الضغوط الفلسطينية، وذلك وسط تحذيرات من جزالات بالاحتياط من احتمال تصاعد المواجهات.

مصادر إسرائيلية قالت أنّ قرار نصب "البوابات الإلكترونية" تمّ اتّخاذه باستهتار، بالإضافة إلى كونه "لا ينسجم" مع خطة ٢٠١٤ لوضع أجهزة كشف إلكتروني تتضمن نصب الأجهزة على مسافة من مداخل مسجد الأقصى بحيث تسمح بإجراء تفتيش انتقائي وليس إخضاع كافة المصلين للتفتيش.

ويأتي ذلك وسط تزايد الانتقادات لأداء نتنياهو في موضوع اتّخاذ قرار إقامة البوابات الإلكترونية وقرار المجلس الوزاري المصغّر بعدم إزالتها، والذي كان سبباً في إشعال موجة الاحتجاجات الحالية، حيث نُقِل أن اتّخاذ القرار جرى دون إجراء دراسة معمّقة بمشاركة الأجهزة الأمنية لحيثيات وتداعيات هذا القرار وأبعاده السياسية والأمنية، وأنّ القرار اتّخذ بشكلٍ اعتباطي وجاء منعاً لتعرّض نتنياهو للمزاودة من قبل اليمين الديني المتمثّل بالبيت اليهودي الذي يتزّعمه بينيت.

وسائل الإعلام الإسرائيلية تحدّثت كيف أنّ قرار نصب البوابات، رغم حساسيته الكبيرة، اتّخذ خلال محادثة هاتفية جماعية ضمّت نتنياهو وبعض رؤساء الأجهزة الأمنية، وليس في إطار جلسة رسمية عرضت خلالها آراء وتوصيات تلك الأجهزة، وأشارت إلى الوزن الكبير والحاسم لموقف قائد الشرطة الإسرائيلية، روني أليش (وهو من أصحاب القبعات المنسوجة)، دون الأجهزة الأمنية الأخرى التي عارضت أو تحفّظت. وفيما يتعلّق باتّخاذ القرار على مستوى الشرطة، أوردت وسائل الإعلام تلك، أن الوزير غلعاد إردان، وقيادة الشرطة، أجرت جلسة تشاور مقلّصة تمّ فيها اتّخاذ القرار بعد موافقة نتنياهو.

في غضون ذلك، جاءت عملية السفارة الإسرائيلية في عمان، لتضيف بعداً آخرّاً كان قد حذر منه المحلّل العسكري في صحيفة "هآرتس"، عاموس هارنيل، الذي أشاد بدور نتنياهو خلال السنوات الست الماضية في منع الإنزلاق إلى هاوية ما يحدث في الشرق الأوسط، مشيراً إلى أنّ قضية الأقصى تقود إسرائيل بالضبط إلى هناك.

قرّر المجلس الوزاري المصغّر في اليوم الحادي عشر من المواجهات، إزالة البوابات واستبدالها بنظام الكاميرات الذكية الذي سينتهي العمل به خلال ٦ أشهر وبتكلفة تصل إلى ١٠٠ مليون شيكل، وجاء ذلك بالتوازي مع السماح لموظفي سفارة العدو في الأردن بالمغادرة بعد أن كان الأردن مصرّاً على التحقيق مع القاتل. ويبدو أنّ ذلك جاء في إطار اتّصالات جرت بين الطرفين وبتدخّلات المبعوث الأمريكي.

وأصرّ الجانب الفلسطيني على مواصلة التصدي للاحتلال حتى عودة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل ١٤-٧-٢٠١٧ وشدّد الرئيس عباس على أنّ "كل الإجراءات الإسرائيلية في القدس يجب أن تزول،

وتعود الأمور إلى ما كانت عليه قبل الرابع عشر من تموز". كما وأعلن استمرار قرار تجميد التنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، الذي أعلنه في وقت سابق.

وأمام الإصرار على رفض الكاميرات عاد العدو وأعلن تفكيكها في تسابق مع الوقت قبل يوم الجمعة، وفي الذهن تحذيرات من السيناريوهات المرعبة التي عرضها الشاباك على الكابنيت، حيث كشفت القناة الثانية، أنّ ممثلو جهاز الشاباك عرضوا على المجلس الوزاري المصغر "الكابنيت" عدّة سيناريوهات وصفوها بالمرعبة في حال لم تتم إزالة البوابات الإلكترونية والكاميرات أيضاً.

وقال الشاباك أنّ تلك السيناريوهات يمكن أن تفجر المنطقة، ووافقه على ذات الرأي قيادة الجيش، ممّا زاد من خشية الكابنيت من تدهور الأوضاع ودفعها للقبول بإزالة البوابات. وبحسب القناة فإنّ السيناريو الأول هو احتمال أن تندلع إنتفاضة جديدة. والسيناريو الثاني أن يشارك تنظيم فتح فيها بقوة ويستخدم مقاتليه الأسلحة خاصة في الخليل. أمّا السيناريو الثالث في حال بقاء البوابات والكاميرات وتصاعد الأوضاع فمن الممكن أن تتجه الحرب نحو حزب الله في الشمال ما سيكلف الجيش الكثير من الأعباء في الوقت الحالي خاصة وأنه لا يرغب بالتصعيد. بينما السيناريو الرابع هو احتمال تشكيل اتحاد غير عادي من العالم الإسلامي يشمل إيران وتركيا ودول كبيرة.

على صعيد العدو سادت حالة من الغليان والسخط، سواء على صعيد القيادة أو الرأي العام، تجاه قرار رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو إزالة البوابات الإلكترونية والجسور الحديدية وكاميرات المراقبة، فمن جانبه، أكد وزير التعليم، زعيم البيت اليهودي نيفتالي بينت، أنّ إسرائيل خرجت من أزمة الأقصى ضعيفة جداً، فقوة الردع "الإسرائيلية" تمّ المساس بها والأمر يشبه هروب "إسرائيل" من لبنان، "فبدلاً من أن نقوي سيطرتنا على المسجد الأقصى ضعفنا، والأمر سيؤدي إلى زعزعة السيادة الإسرائيلية".

فيما اعتبر وزير جيش الاحتلال السابق موشيه يعلون، أنّ نتنياهو فشل في مسؤوليته الأمنية في الحرم القدسي.

أما العضو في الكنيست الإسرائيلي عن حزب الليكود يوفال شتاينتس، فقد كان رأيه مخالفاً تماماً، حيث اعتبر أنّ نتنياهو نفذ تراجعاً استراتيجياً تكتيكياً، وأنه اتخذ قراراً شجاعاً لأنّ الأمور منذ البداية لم تكن واضحة.

بدوره، حدّر قائد شرطة القدس من أنه في حال تجددت المظاهرات الفلسطينية، فسيسقط الكثيرون، في تهديد غير مباشر بنبّة القتل للمحتجين.

وذكرت صحيفة معاريف بأنّ إسرائيل تخشى التصعيد، مشيرةً إلى أنّ مقربين من الرئيس عباس دعوا للخروج إلى الشوارع للتظاهر ضد "إسرائيل" بتشجيع منه. ووفقاً للمصادر الأمنية "الإسرائيلية"، فأبو مازن يريد إشعال الوضع في الشارع الفلسطيني بالضفة المحتلة ضد "إسرائيل". وأكدت المصادر ذاتها، أنّه ولأول مرة يتوقّف التنسيق الأمني مع السلطة الفلسطينية بالفعل، مشيرةً إلى أنّ الأجهزة الأمنية الإسرائيلية في حالة تأهب، على الرغم من إزالة الكاميرات الذكية.

في حين هدّد مفتش شرطة القدس يورام هليفي، الفلسطينيين من مغبة القيام بمواجهات مع أفراد وجنود حرس الحدود الإسرائيلي المتمركزين على بوابات المسجد الأقصى، مهدداً بأنّ الردّ سيكون حازماً، وسيقع قتلى، وأضاف قائلاً: "لا تختبرونا فنحن سنردّ بكلّ قوّة وحزم".

وأشادت صحيفة "هآرتس" بالدور الذي لعبته السعودية والأردن ومصر في "منع حدوث اشتعال في العالم الإسلامي" بسبب أحداث المسجد الأقصى، وأوضحت أنّ الدرس الهامّ من القضية الحالية هو أنّ إسرائيل بحاجة إلى حلفاء عرب ومسلمين، يخافون مثلهم من الاشتعال في الأقصى "لأنّ من شأنه أن يشعل النار في شوارع المدن في الدول العربية". وأشارت إلى الدور المجدي لكلّ من الأردن، مصر والسعودية، والتي بذلت جهوداً دبلوماسية للحلّ، كما أنّ زعماء هذه الدول ودول عربية أخرى منعوا الجامعة العربية من

عقد جلسة طارئة أو الدعوة لانعقاد مجلس الأمن، وبالتالي توسيع الإطار الدولي الذي يتدخل فيما يجري بالحرم".

وأضافت: "لقد خلق التعاون بين إسرائيل والدول العربية لأول مرة بنية علنية للحوار في هذا الموضوع الحساس"، كما رأت أن "لقاء المصالح هذا خلق شراكة لحظية تقترض تطويراً وتعميقاً، ولا يمكنها أن تكون منقطعة عن المسيرة السياسية".

وتابعت الصحيفة: "لا يمكن التوقع من الدول العربية أن تعطل برميل البارود المتفجر بشكل عام في الحرم، في الوقت الذي تبذل فيه إسرائيل كل جهد مستطاع كي تعيق أو تقشل المفاوضات السياسية الرامية إلى حلّ الخلافات في مسألة الأماكن المقدسة". وأضافت: "مسؤولية رئيس الوزراء هي تعزيز هذه الشراكة، وخلق البرنامج السياسي الذي يمكن على أساسه حلّ الأزمات مع الزعماء العرب".

المرجعيات الإسلامية في القدس، والتي لعبت دوراً بارزاً في قيادة المواجهات، دعت المصلين في القدس والداخل، وكل من يستطيع الوصول إلى المسجد الأقصى، إلى الدخول لباحات المسجد الأقصى المبارك، مكبرين ومهللين، كما دعت المصلين إلى "شدّ الرحال إليه في كل حين وخاصة في صلاة كل جمعة".

وأكدت المرجعيات، أن إجبار الاحتلال على سحب البوابات الإلكترونية والكاميرات الذكية وإنزال ما نصبه من جسور، "هو جزء من مطالبنا العادلة والتمثلة في إعادة مفاتيح باب المغاربة منذ العام ١٩٦٧، مع ضرورة الاستمرار بالمطالبة بتحقيقها".

وطالب خطيب المسجد الأقصى، الشيخ عكرمة صبري، جماهير شعبنا "بالاستمرار بالحشد نحو المسجد الأقصى، لتحقيق المزيد من الانتصارات والإنجازات".

وزير شؤون القدس ومحافظها عدنان الحسيني قال: "إنه في حال أظهر تقرير اللجنة الفنية قيام سلطات الاحتلال بأي تعدييات في أقسام المسجد الأقصى المبارك من الداخل فإنه سيتم اللجوء للمؤسسات الأممية المختصة كـ (اليونسكو) للقيام بدورها، ومعاقبة إسرائيل على انتهاكاتها بحق المسجد الأقصى".

بينما أكد رئيس مركز القدس الدولي، حسن خاطر، أن سلطات الاحتلال، أقدمت إبان سيطرتها على المسجد الأقصى المبارك بعد العملية الفدائية، على سرقة وثائق تاريخية ومهمة من أرشيف المسجد، لافتاً إلى أن تلك الوثائق تتعلق بالأوقاف الإسلامية بالقدس والمسجد الأقصى. إضافة إلى سرقة كنوز من المعلومات والوثائق التاريخية التي تتعلق بالوقف الإسلامي الموجود بالقدس، إلى جانب شهادات الوقف وأسرار تتعلق بالمسجد الأقصى، مشيراً إلى أن التقرير الذي أعدته اللجنة الفنية المشكّلة من دائرة الأوقاف بالقدس رصدت سرقة الاحتلال لتلك الوثائق.

وأوضح أن هناك تخوفاً كبيراً لدى اللجنة من تعرّض المسجد الأقصى لسرقات شملت وثائق العائلات المقدسية وسجلات المحاكم والوقفيات في القدس، متوهاً إلى أن اللجنة لم تتوصل حتى اللحظة إلى طبيعة ما أقدم عليه الاحتلال فيما يتعلق بتلك الوثائق.

وأضاف: "لا نعرف إن كانت سلطات الاحتلال أخذت نسخاً عن تلك الوثائق أو سرقت أصولها، هذه أسرار خاصة بمدينة القدس والمسجد الأقصى، ومن المؤكد أن الاحتلال الإسرائيلي حصل على تلك الأسرار، خاصة وأن كافة الأقفال والأدراج بمرافق المسجد وجدت مكسورة".

وتابع: "اللجنة لديها قناعة أنه تمّ الإستيلاء على ثروة من المعلومات المخزنة والمؤرشفة والتي تمسّ الوقف الإسلامي بالقدس، وهي تشعر بالقلق الشديد من أن يتمّ توظيف المعلومات التي تمّت سرقتها من المسجد الأقصى بتهويد القدس وتزوير الحقائق التاريخية واللعب بها"، مشدداً على أن الهدف من ذلك هو الحصول على أصول تلك الوثائق والمعلومات والعمل على تزوير الحقائق.

واستطرد: "الإحتلال من أهم أهدافه الإستراتيجية الاستحواذ على تلك الوثائق واعتبر أن الفرصة قد أتت له من أجل الحصول على تلك الوثائق، والسؤال الأهم ما الذي سيفعله الإحتلال بتلك الوثائق".

وشدّد خاطر، على أنّ المسجد الأقصى لا يمثل مكاناً للعبادة فقط، بل يوجد بداخله أرشيف للعائلات المقدسيّة، ووثائق ملكيّة أراضي وقف بالقدس، مشيراً إلى أن تلك الوثائق ظلّت بعيدة عن يد الإحتلال خلال السنوات الماضية. وبيّن، أن الإحتلال الإسرائيلي كسر خلال فترة إغلاقه للمسجد الأقصى، والتي استمرت ثلاثة أيام، ما يقارب الـ ٦٠ قفلاً وخزانة تحتوي وثائق حول أرشيف مدينة القدس، مؤكّداً أن لدى الإحتلال أهدافاً مُسبقّة لم يكن يتمكّن من تحقيقها، واستغلّ فرصة اقتحام الأقصى لتحقيقها.

استهداف الرئيس عباس

حذّرت مصادر إسرائيلية من خطورة قرار القيادة الفلسطينية بالسماح لحركة فتح بتصعيد الاحتجاجات في الضفة والقدس، وذلك ردّاً على إجراءات الإحتلال في مدينة القدس والمسجد الأقصى، وحذر موقع "واللا العبري" من خطورة ما يمكن أن تصل إليه المظاهرات التي ستنتظمها فتح، "ولا أحد يعرف كيف سينتهي الأمر، فيمكن أن ينتهي إلى معارك وجنود جرحى وقتلى ودموع".

وأشار الموقع إلى أنّ القيادتين الفلسطينية والإسرائيلية تسيران نحو تصعيد الأوضاع، كما أنّ الاحتجاجات في القدس تتصاعد يوماً بعد يوم. جاء ذلك على خلفية دعوة مركزية فتح أبناء الشعب الفلسطيني إلى التصعيد الشعبي وإقامة صلاة الجمعة القادمة في جميع الميادين.

في سياق متصل اتّهمت أمس أيضاً مصادر أمنيّة إسرائيلية الرئيس عباس بتحريض سكان القدس الفلسطينيين على مواصلة الاحتجاجات ضد الإجراءات الإسرائيلية الأخيرة في الأقصى.

وقال موقع يديعوت أحرنوت أنّ "الرئيس الفلسطيني أصبح والمنظّاهرين في خط واحد وأنّ رسالته كانت واضحة". ونقلت إذاعة جيش الإحتلال عن مصادر أمنيّة قولها: "الرئيس عباس قال للمشاعبين واصلوا التمرد والانتفاضة والقتال وأنا معكم ولن أترجع عن تجميد التنسيق الأمني، ما يهدّد بانتفاضة شاملة في الأراضي الفلسطينية".

وذكر موقع قناة (٢١٨) الفضائية، نقلاً عن مصادر دبلوماسية شرق أوسطيّة أنّ قوات الإحتلال تنوي اتّخاذ سلسلة إجراءات ضدّ رئيس السلطة الفلسطينية، وأنّ قيادة العدو نسّقت مع الإدارة الأميركية، في ظلّ قناعة إسرائيلية بأنّ عباس، وعبر خطابه الأخير، أعطى "الضوء الأخضر" لنشطاء حركة فتح بتصعيد انتفاضة ضدّ قوات الإحتلال في مدينة القدس، وباقي مدن الضفة الغربية. كما ذكر الموقع أنّ الوسائل الإسرائيلية المُتاحة في التضييق على السلطة الفلسطينية "مُعدّدة"، وستناقش خلال سلسلة اجتماعات أمنيّة وسياسيّة، إذ من المرجّح أن تشمل تقييد حرّيّة التنقل والسفر لكبار المسؤولين والموظفين في السلطة، إضافةً إلى ما تصفه المصادر تقييد حركة المسؤولين والموظفين في العديد من المجالات المدنيّة، خصوصاً بعد إصرار عباس على تجميد التنسيق الأمني مع "إسرائيل".

وقالت صحيفة "هآرتس" أنّ الولايات المتحدة والأردن تعلمان على منع اشتعال الأوضاع مجدّداً في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس، وطلبنا من عباس العمل على تهدئة الأوضاع. ونقلت عن مصادر، وصفتها بأنّها مُطلعة، قولها أنّ مسؤولين كبار في الإدارة الأميركية طلبوا من عباس "وقف التحريض بشأن الحرم المقدسي، ووقف الدعوة للمشاركة في المظاهرات"، بداعي أن إسرائيل قامت بخطوات تهدئة، من خلال إزالة كاشفات المعادن والكاميرات التي نُصبت على مداخل الحرم المقدسي. كما نقلت عن مصدر فلسطيني تأكّده أنّه كانت هناك محاولات أميركية، في الأيام الأخيرة، لتهدئة الأوضاع في المنطقة، إلا أنّ الجانب الفلسطيني قرّر مواصلة تنظيم عمليات الاحتجاج، مضيفاً أنّ عباس رفض الاجتماع مع المبعوث الأميركي، جيسون غرينبلات، بادعاء أنّ هذه الاجتماعات لا تقدّم شيئاً.

من جانبها أصرت مصادر أمنية إسرائيلية، بحسب صحيفة "يسرائيل هيوم"، على تحميل رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، المسؤولية عن الغضب الفلسطيني من إجراءات الاحتلال في الحرم المقدسي. وكتبت الصحيفة أنّ أجهزة الأمن الإسرائيلية تستعدّ لموجة مواجهات مُحتملة، الجمعة، وذلك بدعم وتشجيع مباشر من رئيس السلطة الفلسطينية. وأضافت أنّ إسرائيل تمكّنت في هذه المرّة، خلافاً لأحداثٍ سابقة بدأت في تشرين الأول ٢٠١٥، من التشخيص القاطع بأنّ عباس هو الذي يقف وراء هذه المواجهات، ويحاول إشعال الشارع، ونقلت الصحيفة عن مصادر أمنية قولها أنّ "أبو مازن معنيّ بإحراق الأرض". وقالت المصادر ذاتها أنّه "على ما يبدو، لا يوجد أي مصلحة لرئيس السلطة الفلسطينية بتهدئة الوضع". وأضافت: "بالرغم من كل الجهود الأمنية، وجهود التنسيق مع السلطة الفلسطينية، فإنّ هناك مخاوف من أن كرة الثلج ستواصل التدحرج، وتؤدي إلى انفجار واسع في أنحاء الضفة الغربية".

ونقلت الصحيفة عن مصادر للعدو قولها أنّ عباس، وخلافاً لما كان يحصل في السابق، قد أوقف التنسيق الأمني مع إسرائيل، وجرى التقيّد ميدانياً بهذه التعليمات، باستثناء مسائل محدودة، وإنّ "مخاوف إسرائيل تكمن في استمرار هذا الاتجاه، حيث من الممكن أن تقود أجهزة الأمن الفلسطينية المظاهرات، وبالتالي ليس من المُستبعد أن توجّه أسلحتها باتجاه إسرائيل". وأضافت أنّ الكرة الآن في ملعب عباس، وأنّ الأخير له مصلحة بتصعيد المواجهات الحالية، بداعي أنّه يرغب في إثبات أنه لا يزال قوياً وذا صلة. إلى ذلك، أشارت الصحيفة إلى أنّ أجهزة الأمن الإسرائيلية تتابع التطورات في قطاع غزة، رغم أنّ تقديراتها تُشير إلى أنّ حركة حماس ليست معنيّة حالياً بمواجهات عسكرية مع إسرائيل.

عملية الأقصى

شكّلت عملية القدس التي نفّذها ثلاثة شبان من فلسطيني ٤٨ نقلة نوعية جديدة، حيث جاء توقيتها مهماً من الناحية الأمنية والعملية والسياسية، ومن ناحية مكان تنفيذها أيضاً، ممّا جعل منها نقطة تحوّل تنطوي على دلالاتٍ عديدة.

أسقطت عملية القدس الاعتقاد السائد لدى أجهزة أمن الاحتلال بتلاشي الانتفاضة الثالثة، وبأنّ الإجراءات الأمنية المشدّدة قد نجحت في الحدّ منها، ومن ثمّ في إضعاف قدرة الشباب الفلسطيني على مواصلة عمليات الانتفاضة، فجاءت العملية لتؤكد أنّ الانتفاضة مستمرة، ولهذا كان نجاح العملية ضربة جديدة موجعة لمنظومة الأمن الصهيوني في أكثر المواقع رقابيةً وتحصيناً ما يُثبت أنّ العدو عاجز عن حماية أمن جنوده ومستوطنيه. بينما أكّدت شرطة العدو عدم امتلاكها أي معلومات عن احتمال تنفيذ العملية.

وعملياً جاءت العملية بمثابة ردّ مباشر على تصاعد أعمال الاستيطان في مدينة القدس، وللتأكيد على أنّ حماية القدس لا يمكن أن تتمّ إلاّ عبر المقاومة المسلّحة ومواصلة الانتفاضة ضد الاحتلال، وأنّ جيش العدو ومستوطنيه لا يفهمون سوى لغة القوة.

وسياسياً شكّلت العملية ردّاً على التحضيرات الجارية لعقد ما سميّ بـ "صفقة القرن" الهادفة إلى فرض اتفاق يتّم عبره تصفية القضية الفلسطينية خدمةً للمشروع الصهيوني.

إضافةً إلى كلّ ذلك فإنّ عملية القدس وما سبقها من عمليات مقاومة في قلب المدينة، التي تزدهم بالإجراءات الأمنية الإسرائيلية، تميّزت، بهذا التوقيت، بدلالاتٍ هامة، فهي تندرج في سياق تصاعد ملحوظ، منظمٍ ومدروس، في عمليات الانتفاضة الثالثة المتواصلة، عكس كل التوقّعات التي تحدّثت عن أنّها لا تعدو كونها هبة شعبية عفوية سرعان ما تخبو لعدم وجود قوّة منظمّة وعدم شمولها كامل أرض فلسطين المحتلة. غير أنّ تركّز عمليات المقاومة والانتفاضة في القدس المحتلة إنما يعود إلى كون الصراع فيها بات أكثر احتداماً من أي مرحلة سابقة، وما اشترك شبان من أم الفحم في تنفيذ العملية إلاّ مؤشّر على ذلك، وعلى انخراط الشباب الفلسطيني من كل مناطق فلسطين المحتلة في الانتفاضة، المستندة إلى دعم واحتضان شعبي

واسع عكسته التظاهرات الحاشدة في تشييع الشهداء وإقامة مجالس العزاء لهم في أم الفحم، ورفض الدخول عبر البوابات الإلكترونية التي أقامها الاحتلال بعد تنفيذ العملية الفدائية، وإقامة الصلاة على مداخل الأقصى في تحدٍ لسلطات الاحتلال الصهيوني التي أصدرت مؤخراً قوانين تجرم من يؤيد المقاومة. ويؤكد ذلك أن عمليات الانتفاضة تزيد من حجم المشاركة الشعبية في فعالياتهما، وتعيد الصراع إلى مرتبة الأول، ونقطة الصفر باعتباره صراعاً على كامل أرض فلسطين، وليس على جزء من الأرض، فالشعب الفلسطيني يرفض التسليم أو التنازل للاحتلال عن أي جزء من أرضه أو التفريط بحقوقه الوطنية والتاريخية في فلسطين. ولهذا فإن العملية أسهمت في تأجيج الانتفاضة وتزخيم المشاركة الشعبية في التظاهرات والمواجهات مع الاحتلال، ووجهت ضربة قويةً لنهج أوسلو الذي تصرّ السلطة الفلسطينية على مواصلته، والإمعان في سياسة التنسيق والتعاون الأمني مع الاحتلال ضد المقاومة والانتفاضة، وهو ما عبّر عنه رئيس السلطة محمود عباس من خلال تنديده بعملية القدس، وذلك نزولاً عند رغبة الإدارة الأميركية والحكومة الصهيونية في إدانة العمليات الفدائية، وجاء هذا الموقف المثمين لـ عباس في اتصالٍ أجراه مع رئيس حكومة العدو بنيامين نتانياهو، وعبّر أبو مازن، عن رفضه الشديد، وإدانته للحادث الذي جرى في المسجد الأقصى المبارك، كما أكد رفضه لأي أحداث عنف من أي جهة كانت، وخاصة في دور العبادة.

إلى جانب هذه الدلالات المهمة، يمكن القول أيضاً أنّ عملية القدس شكّلت تطوّراً وتحوّلاً في مسار الانتفاضة من خلال نجاح منقذها في الاشتباك مع جنود الاحتلال من مسافات قصيرة جداً وتمكّنهم من قتل ثلاثة جنود، قبل أن يستشهدوا. وهذا يمثل دليلاً على مدى القدرة على القتال والاشتباك والمواجهة مع جنود العدو، وفي الوقت نفسه الاستعداد الكبير للتضحية والاستشهاد في سبيل الدفاع عن الأرض والمقدّسات وعدم الاستسلام لسياسة الأمر الواقع واليأس والإحباط.

القدس والصراع الديمغرافي

تعمل الحكومة الإسرائيلية على إحداث تغيير في الحدود التي تضعها للقدس، لإحداث تغييرات ديمغرافية تعتمد على زيادة عدد المستوطنين إلى الحد الأقصى، وتقليص عدد الفلسطينيين إلى الحد الأدنى. وذلك من خلال ضمّ مستوطنات إلى منطقة نفوذ بلدية الاحتلال في القدس، وإقامة سلطات محلية جديدة لأحياء وبلدات فلسطينية بهدف إخراجها من منطقة نفوذ بلدية الاحتلال، وذلك بهدف ضمان أغلبية يهودية فيها.

وفي إطار هذه الاستراتيجية أعلن رئيس حكومة العدو بنيامين نتانياهو، عن نيّته دعم اقتراح قانون يسمح بزيادة منطقة نفوذ بلدية الاحتلال في القدس، بحيث تشمل المستوطنات "معاليه أدوميم" و "بيتار عيليت" و "غفعات زئيف" و "أفرا" والكتلة الاستيطانية "غوش عتيسون".

وكان قد بادر إلى اقتراح القانون عضو الكنيست يوآف كيش، من كتلة الليكو، حيث اعتبر أنّ اقتراح القانون لا يشتمل على إحلال السيادة الإسرائيلية على المستوطنات، بل ستبقى تعمل تحت الحكم العسكري، علماً أن اقتراح القانون يعطي بلدية الاحتلال صلاحيات على الأراضي المُقامة عليها المستوطنات.

وفي حال تمّت المصادقة على اقتراح القانون، فإنّه يضمن عملياً غالبية يهودية في الانتخابات البلدية، حتى لو شارك الفلسطينيون فيها، علماً أنّهم يقاطعونها.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أنّ الكنيست كانت قد صادقت على تعديل "قانون أساس القدس"، والذي سمح بإقامة سلطة إقليمية جديدة لقريّة كفر عقب، ومخيم شعفاط للاجئين، مع بقائها تحت السيادة الإسرائيلية.

ونقلت صحيفة "هآرتس" عن مصدر في الائتلاف الحكومي الإسرائيلي قوله أنّ احتمالات فصل هذه القرى عن القدس أعلى من احتمالات توسيع حدودها. ونقلت الصحيفة عن مسؤول في الائتلاف قوله أنّ

الحكومة تدرس بجديّة نقل القرى التي تقع خارج الجدار من منطقة نفوذ بلدية القدس إلى سلطة مستقلة خلال شهر.

قال عضو الكنيست، يوآف كيش، أنّ المستوطنات ستبقى مع استقلالية بلدية، بواسطة مجالس محلية مستقلة، ولكن سكان هذه المستوطنات سيصوّتون بأربع بطاقات، الأولى لرئاسة بلدية القدس والثانية لمجلس البلدية، والثالثة لرئيس السلطة المحلية والرابعة لعضوية السلطة المحلية. ولا يشمل اقتراح القانون على توزيع صلاحيات بين بلدية الاحتلال وبين السلطات المحلية للمستوطنات، إلا أنه يخول وزير الداخلية هذه الصلاحية من خلال التشاور مع لجنة الداخلية التابعة للكنيست.

وكان ننتياهو قد طلب من كيش العمل على الدفع باقتراح القانون في نهاية العطلة الصيفية. وأعلن رئيس "البيت اليهودي"، نفتالي بينيت عن دعمه لاقتراح القانون الجديد.

ويستكمل اقتراح القانون عملية ديمغرافية أخرى، حيث يعمل الائتلاف الحكومي على فصل الأحياء العربية التي تقع خلف جدار الفصل عن بلدية القدس لصالح إقامة مجلس إقليمي لها، حيث ينصّ على أن مخيم شعفاط للاجئين وكفر عقب وعناتا ستحوّل إلى سلطات محلية صغيرة تابعة لبلدية القدس، بشكل مماثل لاقتراح القانون الذي صادقت عليه الكنيست، الأربعاء، والذي يسمح بفصل شعفاط وكفر عقب عن القدس، ووضعها ضمن سلطة إقليمية جديدة.

مسار التسوية

خلال الأونة الأخيرة كثر الحديث عن ما بات يُعرّف بـ"صفقة القرن" التي يراها الرئيس الأمريكي، معتمداً في تحقيقها على مدى قدرته على إقناع حلفائه العرب، فيما لا أحد يعلم تحديداً الملامح الكاملة لتلك الصفقة. ولا يدور الحديث عن حل الدولتين القائم على المبادرة السعودية للسلام منذ عام ٢٠٠٢ القاضي بإقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل على حدود الرابع من يونيو- حزيران ١٩٦٧، مقابل تطبيع كامل من قبل العرب للعلاقات مع إسرائيل، فقد تغيّرت الظروف، بل تغيّر وجه المنطقة بثوراتٍ أطاحت بأنظمة وجاءت بأخرى واندلعت حروب لا تزال شعوب المنطقة تكتوي بنيرانها، والأهم، جاء رئيس جديد للبيت الأبيض، هذه المرة رجل أعمال ينطلق من روح السوق وقدرته على إتمام أية صفقة وإن بدت مستحيلة.

فيما يحكم إسرائيل ائتلاف يضمّ أحزاباً دينيةً متشدّدة من أقصى اليمين كـ"إسرائيل بيتنا" و"شاس"، و"البيت اليهودي"، و"يهودية التوراة"، فضلاً عن حزب الليكود الذي يتزعمه رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، وتناصب هذه الحكومة العداء لفكرة إقامة دولة فلسطينية، حتى مجرد الفكرة، وتصرّ في الوقت ذاته على "يهودية" إسرائيل، ودائماً ما تحدّر من "الخطر الديموغرافي" الذي يشكّله فلسطينيو ٤٨ أو من يسمّون بعرب الداخل على هوية الكيان الإسرائيلي.

وفي الوقت الذي كانت تشهد فيه القدس مواجهات غير عادية، عُقد اجتماع للمكتب السياسي لحزب الليكود برئاسة رئيس كتلة الحزب في الكنيست وما يسمّى بوزير شؤون القدس "زئيف الكين"، وجرى التصويت على قرار يرفض بالمطلق إقامة دولة فلسطينية غربي نهر الأردن، ودعا لضرورة الاستعداد لانهايار السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، واليوم الذي يلي انهيار السلطة عقب رحيل الرئيس عباس. وطالب قرار الليكود بتفعيل الضغوط على السلطة الفلسطينية لمنع نشاطاتها في المنظمات الدولية مثل اليونسكو والأمم المتحدة. وأكد الأعضاء المعارضة الشديدة لجميع المبادرات السياسية مثل المبادرة العربية أو الفرنسية، والتي تهدف إلى إعادة إسرائيل إلى حدود ١٩٦٧ وإخلاء المستوطنات وتقسيم القدس.

بينما كشفت صحيفة هآرتس في ١٥-٧-٢٠١٧ معلومات خطيرة عن "صفقة القرن" كشفها ناشط إسرائيلي يدعى "دانيال مورجانشتيرن"، تحت عنوان "ليست واحدة ولا اثنتين بل ثلاثة"، حيث أكد على سعي الولايات المتحدة لتقسيم فلسطين بحيث تضم مصر قطاع غزة إلى سيادتها، مقابل حصول الأردن على أجزاء

من الضفة الغربية، وضم باقي أجزاء الضفة لإسرائيل. وأشار المقال إلى احتفال في نيويورك على شرف إسرائيل، حيث تحدّث جون بولتون الذي عمل سفيراً للولايات المتحدة بالأمم المتحدة، واستبعد تماماً التصوّر السائد لحلّ الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني عن طريق "دولتين لشعبيين"، وصاغ حلاًً مبتكراً: ثلاث دول- مصر والأردن وإسرائيل: بحيث تتبنّى مصر قطاع غزة، وتفرض الأردن رعايتها السياسية والاقتصادية على أجزاء من الضفة الغربية، وتحرص إسرائيل على باقي عرب الضفة الذين سينضمّون لمواطني إسرائيل بمساواتهم في الحقوق والواجبات.

خطوط ١٩٦٧ هي خطوط وقف إطلاق النار، وليست منطقيّة من الناحية الجغرافيّة والجيوسياسيّة، وهذه الخطوط ليست مناسبة كأساس لأية مفاوضات سياسية. تجربة الحياة المشتركة بين اليهود والعرب في أرض إسرائيل شهدت مدّاً وجزراً، وليس هناك طريقة للفصل بين عرب إسرائيل واليهود، وبين مليوني عربي في الضفة الغربية و٤٣٠ ألف يهودي (في مستوطنات الضفة).

يتمتع الفلسطينيون في المنطقة A بحكم ذاتي كامل: بما في ذلك الخدمات المدنيّة والإقتصاد والشرطة، باستثناء وجود جيش وكيان سياسي لدى السلطة الفلسطينية ومجلس تشريعي ومحاكم تعمل وفقاً للقانون الأردني- العثماني الذي كان سارياً عشية حرب الأيام الستة. حل الثلاث دول هو نافذة فرص لإنهاء الصراع. ومفاتيح الحلّ في أيدي الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي والملك الأردني عبد الله، مقابل الموافقة على حصول الرئيس والملك على سريان جديد لمعاهدات السلام مع إسرائيل ودعم مادي من قبل كل الدول المناصرة للسلام، بالشكل الذي لا يمكنهما رفضه.

سيبقى نهر الأردن داخل الحدود الأمنية لمملكة الأردن ودولة إسرائيل، مثل الحدود الإسرائيلية- المصرية، وهي الحدود التي ستكون تحت السيطرة الأمنية المشتركة للجيش الإسرائيلي والجيش الأردني والجيش المصري، على التوالي. سيكون هذا هو أفضل استثمار دولي للدول الكبرى لتصفية بؤرة صراع إقليمي نازفة، وينهي دفعة واحدة حكم الاحتلال، والمخاوف من تحوّل إسرائيل إلى دولة ثنائيّة القومية.

الأوضاع في غزة

في إطار تفاهات القاهرة والتي تضمّنت تفعيل المجلس التشريعي، عقد المجلس جلسة يوم الاربعاء ٢٦-٧-٢٠١٧؛ وقد شارك في الجلسة النائب من حركة فتح، محمد دحلان عبر فيديو كونفرنس، لأول مرّة منذ سيطرة حماس على قطاع غزة، وأكد أنّ "القدس والمقدسات قنبلة موقوتة لا ينبغي العبث فيها أو معها وشعبنا موحد بكلّ قواه وأطيافه، والمقدسيون خاضوا أشرف وأنبل معركة لمواجهة الواقع الذي يحاول الاحتلال فرضه"، كما حيّى العمليات البطوليّة الفرديّة والجماعيّة، مضيفاً: "ألّمس في هبة أهل القدس همّة خارقة تمتلك مقومات التواصل والاستمرار من أجل إنهاء الإحتلال عبر مقاومة شعبية شاملة ومتصاعدة وذلك يتطلّب منّا إنهاء الإنقسام وتكريس الوحدة لنصرة أهل القدس". وشدّد على أنّه "لا يجوز إختزال هبة شعبنا بانتهاء الإجراءات الإسرائيلية ولا يجب أن نسلّم بالوضع القائم في القدس"، داعياً إلى عقد إجتماع قيادي موسّع في القاهرة يحضره قادة كل فصائل العمل الوطني والإسلامي والشخصيات الوطنية الفاعلة، لاتخاذ ما يلزم من قرارات لحماية ودعم القدس وإنهاء الإنقسام فوراً، "فإن لم توحّدنا القدس، إذن ما الذي سيوحّدنا؟".

وعن التفاهات قال: "بذلنا جهوداً مشتركة مع الإخوة في حماس قد تمكّنا من إعادة الأمل لأهل غزة الأبطال. ووجدنا لدى حماس كما وجودوا لدينا كل الإستعداد والتفهم والإيجابيّة وهذه التفاهات تعطي ثمارها ولكننا في بداية الطريق. سنعمل بلا كللٍ من أجل تعميق هذه التفاهات لعلّها تعطي نموذجاً لقوى شعبنا للتلاحم في إطار مؤسسات وطنيّة منتخبة وفي إطار منظمة التحرير بعد هيكلتها للكلّ الفلسطيني فعلاً وليس قولاً".

القيادي في حركة حماس محمود الزهار قال خلال الجلسة: "إنّ ثوابتنا راسخة ولا تتغيّر في زمان أو مكان، هي الأرض كل الأرض التي احتلت منذ عام ٤٨ .. لا نتنازل عن شبرٍ واحدٍ منها ما حيينا أبداً،

موقفنا ثابت كجبال القدس لا يتبدل ولا يتغير .. من يقول فصل غزة عن الضفة هو لا يقول الحقيقة هو يحاول خداع الشعب ويخون الواقع .. لن نتنازل عن شبر واحد من فلسطين التي احتلت عام ٤٨، من ثوابتنا المقدسات الإسلامية والمسيحية وهي جزء من عقيدتنا وتاريخنا وهي مستقبل التحرير .. إن شعبنا في أي مكان يتواجد فيه هو صاحب فلسطين شرعاً وتاريخاً وحاضراً ومستقبلاً ولا مكان لمستوطن مهما كانت قوته أن يملك ذرة من الأرض الفلسطينية .. إن عقيدة الإسلام لا تسمح بأن نتنازل عن شبر من أرضنا وتدفعنا لمقاومة الاحتلال بكل الوسائل المشروعة .. قاومناه بالسجون، بالأمعاء الخاوية وبالسلح الذي منعه أن يدخل شبراً واحداً داخل قطاع غزة".

ودعا الزهار الرئيس عباس وقيادته التي أسماها "المتعاونة مع العدو" إلى أن توقف هذا التعاون والخيانة، ودراسة ملف تعاون هؤلاء مع المحتلين، وقال: "ندعو لتنفيذ اتفاق القاهرة الذي يدعو لعقد انتخابات عامة، ونحن على يقين أن الشعب سيختار برنامج المقاومة والصمود". ودعا الفصائل لدراسة تشكيل جبهة وطنية تواجه مؤامرات العدو ضد القدس والأقصى، مشدداً على أن "موافقة الاحتلال على ضم أي مستوطنات للقدس تحت اسم القدس الكبرى لا تعني لنا أي شيء لأننا لا نسعى لتحرير القدس فقط ولكن لتحرير فلسطين كل فلسطين".

فيما اتفقت عدة فصائل في غزة، على تفعيل اللجنة العليا للمصالحة المجتمعية بين حركتي فتح وحماس، وجاء ذلك خلال اجتماع حضره كل من النائب ماجد أبو شمالة رئيس اللجنة الوطنية الإسلامية للتنمية والتكافل الاجتماعي، وصلاح البردويل عضو المكتب السياسي لحركة حماس، وممثلين عن حركة الجهاد الإسلامي، ومنظمة الصاعقة، والمبادرة الوطنية والجبهة الشعبية. وناقش المجتمعون المصالحة المجتمعية وفق التفاهات التي جرت مؤخراً بين حركة حماس والقيادي الفلسطيني محمد دحلان في القاهرة. واتفق المجتمعون على دعوة باقي الفصائل للاجتماع الأول للمصالحة المجتمعية خلال أيام قليلة.